

## عندما يستثمر ابن سلمان في «القبلية» الأميركية

يتتيح قرار منظمة «أوبك +» الأخير، خفّه إنتاج النفط بما يقارب المليونَي برميل يومياً، فرصة لقراءة الأبعاد المختلفة للعلاقات الدولية اليوم، وأبرزها العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، إذ إن تداعيات هذا القرار ستطاول أكثر من ملفٍ، في ظلّ وضع دولي غير مسبوق تتسارع التحوّلات فيه بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. تستدعي قراءةً كتلك، التنبيه إلى ثلاثة أوجهٍ مختلفة متتشابكة: أولها، الاختلال في قوّة الولايات المتحدة وأدوات سيطرتها على السياسة الدولية، وثانيها، حجم هذا الاختلال وكيفية تأثيره في الداخل الأميركي واستقطاباته السياسية والاجتماعية، وثالثها التغيير في ديناميكية علاقة الدول المرتبطة بأميركا، خصوصاً حين الحديث عن دولة بحجم وأهمية السعودية، التي تمتّد وتتصهر ارتباطاتها بالولايات المتحدة، بشكل يتداخل مع مجال السياسة الداخلية الأميركية.

من هنا، يمكن النظر إلى قرار «أوبك +» من زاوية كونه خطوة سعودية ستؤثّر في الهيمنة الأميركية الدولية. ذلك أن واحداً من تداعياته سيكون دعم الاقتصاد الروسي، المنخرط في مجهود عسكري ضدّ أوكرانيا وحلف «الناتو». أمّا الزاوية الأخرى، فهي تأثير القرار في الداخل الأميركي، في فترة زمنية حسّاسة تسبق الانتخابات النصفية، وهذا بالتحديد هو ما يشغل الأميركيين أكثر من تأثير الخطوة في الطرف الروسي. وفي حين كان الخطاب الرسمي السعودي بالغ الدبلوماسية في التعاطي مع القرار، إلا أن مُريدي السعودية، وبل حتى سواهم، قاربوه كدليل على استقلالية قرار المملكة وتقديمها مصلحتها الوطنية أولاً، وإنْ كان في وجه أميركا نفسها، وهو ما دفع خصوم السعودية، القائم خطابهم على تبعيّتها لـ«بيت الطاعة» الأميركي والغربي، إلى اتخاذ موقع دفاع، في تنازعٍ إعلامي وسياسي مدید في المجال السياسي العربي.

إلا أن ما يجب اعتباره من القرار، بعيداً عن هذا التنازع، هو عبر قراءة مركبة لشكل العلاقة التاريخية بين المملكة وأميركا، بالإمكان توسيعها أيضاً لتشمل كلّ دولة تحكم من زُخْب تتشابك وترتبط مصالحها مع الولايات المتحدة. فالتفسير الهشّ القائم على تبسيط شكل العلاقة إلى حدود «سيّد»

يأمر وينهى كييفما وأينما شاء دونما أيّ اعتبارات؛ و«عِيد» يطبع، إنّما هو تفسير خاطئ يؤسّس لقراءة خاطئة. الواقع أن علاقـة أمـيرـكا مع الدول المرتبـطة بها، هي عـلاقـة مصلـحة مـتـبـالـدة، وأنـ ما يـقـتضـيه لـفـطـ «الـهـيـمـنةـ الـأـمـيرـكـيـةـ» هو أنـ كـفـةـ القـوـةـ ضـمـنـ عـلـاقـةـ المـصـلـحةـ تـلـكـ، تـمـيلـ بـشـكـلـ قـاـهرـ لـصالـحـ الـأـمـيرـكـيـيـنـ. تـخـلـفـ، هـنـاـ، أدـوـاتـ القـوـةـ وـأـشـكـالـهاـ منـ دـوـلـةـ إـلـىـ أـخـرـ، وـمـنـهـاـ مـثـلـاـ الـابـتـزاـرـ بـوـقـفـ الـمـنـجـ المـالـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ، أوـ التـهـدـيدـ بـالـتـضـيـيقـ وـالـعـقـوبـاتـ، أوـ فيـ الـحـالـةـ الـمـمـيـزـةـ فـيـ الـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ التـهـدـيدـ بـرـفـعـ الـحـمـاـيـةـ الـعـسـكـرـيـةـ، مـثـلـماـ يـنـادـيـ بـهـ الـيـوـمـ الـعـدـيـدـ مـنـ أـعـضـاءـ الـكـوـنـغـرـسـ الـأـمـيرـكـيـ، وـصـرـحـ بـهـ مـسـؤـولـوـنـ الـأـمـيرـكـيـوـنـ مـخـلـفـوـنـ وـمـباـشـرـةـ عـلـىـ شـاشـاتـ الـتـلـفـزـ، بـقـوـلـهـمـ: «ـهـلـ يـظـنـ» الـسـعـودـيـوـنـ أـنـ الـرـوـسـ أـوـ الـصـينـيـيـنـ قـادـرـوـنـ عـلـىـ توـفـيرـ الـحـمـاـيـةـ لـهـمـ؟ـ»ـ.

وـإـذـ يـأـتـيـ هـذـاـ التـهـدـيدـ ضـمـنـ مـسـارـ تـارـيـخـيـ مـنـ الشـدـ»ـ وـالـجـذـبـ وـفـقـ ماـ تـقـضـيـهـ الـمـصـلـحةـ، فـإـنـ الـأـمـرـ الـمـخـلـفـ الـيـوـمـ هوـ أـنـاـ أـمـامـ وـاقـعـ دـوـلـيـ وـأـمـيرـكـيـ دـاخـلـيـ مـغـايـرـ، يـطـهـرـ اـهـتـزاـرـ لـفـعـالـيـةـ أـورـاقـ الـابـتـزاـرـ الـأـمـيرـكـيـةـ، وـهـوـ مـاـ فـهـمـ الـسـعـودـيـوـنـ جـيدـاـ»ـ.

ولـلـلـلـأـهمـ وـجـوهـ اـهـتـزاـرـ السـطـوـةـ ذـاكـ، يـمـكـنـ اـسـتـشـفـافـهـ مـنـ مـراـقـبـةـ تـبـدـلـ شـكـلـ عـلـاقـةـ الـذـُـخـبـ الـحـاكـمـةـ الـخـلـيـجـيـةـ بـالـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـجـرأـتـهـاـ السـيـاسـيـةـ. فـهـذـهـ الـذـُـخـبـ الـسـعـودـيـةـ هـيـ أـوـلـ مـنـ يـسـتـشـعـرـ وـيـهـابـ تـقـهـقـرـ أـمـيرـكـاـ الـتـيـ رـهـنـتـ دـيـمـوـمـةـ حـُـكـمـهاـ بـهـاـ. وـبـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـمـلـكـةـ، وـتـحدـيـداـًـ مـنـ تـسـلـلـ مـحمدـ بـنـ سـلـمـانـ الـسـلـطـةـ الـفـعـلـيـةـ، كـانـ السـنـوـاتـ السـعـيـةـ مـاـخـاـنـاـ لـلـتـكـيـفـ فـيـ الـتـعـاـمـلـ مـعـ الـأـمـيرـكـيـيـنـ، وـالـأـهـمـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ اـسـتـغـلـالـ تـنـاـقـصـاـتـهـمـ الـدـاخـلـيـةـ. وـمـنـ هـنـاـ، وـلـكـيـ لاـ يـفـهـمـ قـرـارـ «ـأـوـبـكـ +ـ»ـ كـانـ حـيـازـ كـامـلـ إـلـىـ الـرـوـسـ، حـرـصـ الـسـعـودـيـوـنـ عـلـىـ مـواـزـنـتـهـ، بـإـعـلـانـهـمـ عـنـ هـبـةـ مـاـدـ»ـ يـقـرـأـتـهـ 400ـ مـلـيـونـ دـوـلـارـ لـأـوـكـرـانـيـاـ، وـأـيـضاـ تـوـاـصـلـهـمـ مـعـ الـمـسـؤـولـيـنـ الـأـوـكـرـانـيـيـنـ وـالـطـلـبـ مـنـهـمـ التـغـرـيـدـ بـتـصـرـيـحـاتـ تـنـمـنـ مـوـاـقـعـ الـمـمـلـكـةـ. هـذـهـ الـمـواـزـنـةـ فـيـ حـدـ»ـ ذاتـهـاـ تـعـكـسـ ضـعـفـاـًـ أـمـيرـكـيـاـ وـغـربـيـاـ، حـيـثـ تـخـشـ الـدـولـ حـتـىـ الـمـرـتـبـةـ أـمـنـيـاـ وـاقـتصـادـيـاـ بـوـاـشـنـطـنـ، وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـحـتـدـامـ الـصـرـاعـ الـرـوـسـيـ -ـ الـغـرـبـيـ، مـنـ التـخـندـقـ الصـارـخـ إـلـىـ جـانـبـ أـيـ»ـ مـنـ الـطـرـفـيـنـ.

الـبـعـدـ الـآـخـرـ الـذـيـ تـطـهـرـ هـذـهـ الـمـواـزـنـةـ، هـوـ أـنـ قـرـارـ «ـأـوـبـكـ +ـ»ـ فـيـ جـوـهـرـهـ لـيـسـ اـصـطـفـاـفـاـًـ صـدـ»ـ الـغـربـ مـعـ رـوـسـياـ، بلـ مـحاـوـلـةـ لـلـتـأـثـيرـ فـيـ الدـاخـلـ الـأـمـيرـكـيـ وـفـيـ حـكـومـةـ الرـئـيـسـ جـوـ بـاـيـدنـ عـلـىـ وـجـهـ التـهـدـيدـ، إـذـ تـُـعـدـ»ـ الـسـيـاسـةـ الـدـاخـلـيـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ مـسـرـحـاـًـ مـهـمـاـًـ لـيـسـ لـلـحـكـمـ الـسـعـودـيـ فقطـ، بلـ حـتـىـ لـلـشـخصـيـاتـ الـسـعـودـيـةـ الـمـعـارـضـةـ، الـتـيـ تـعـمـلـ مـنـ دـاخـلـ الـتـجـاذـبـاتـ الـحـزـبـيـةـ عـلـىـ التـحـريـضـ عـلـىـ حـُـكـمـ آـلـ سـلـمـانـ، سـوـاءـ عـلـىـ الـمـسـتـوـىـ الـقـضـائـيـ أـوـ إـلـاعـامـيـ. وـلـذـلـكـ، يـؤـثـرـ الـسـعـودـيـوـنـ فـيـ الـمـجـالـ السـيـاسـيـ الـأـمـيرـكـيـ فـيـ إـطـارـ مـصـالـحـهـمـ، وـبـحـجمـ وـنـوـعـ غـيـرـ مـسـبـوـقـيـنـ، لـمـ يـكـوـنـاـ لـيـتـحـقـقـاـ لـوـلـ حـجمـ الـاستـقطـابـ وـالـتـناـقـصـاتـ الـدـاخـلـيـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ الـحـادـ»ـةـ. بـتـعبـيرـ آـخـرـ، إـنـ اـهـتـزاـرـ الـذـيـ يـصـبـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ عـلـىـ السـاحـةـ الـدـولـيـةـ، وـحـجمـ الـاستـقطـابـ السـيـاسـيـ -ـ الـاجـتمـاعـيـ فـيـ دـاخـلـهـاـ، يـؤـثـرـ أـحـدـهـماـ فـيـ الـآـخـرـ بـشـكـلـ سـلـبـيـ. وـمـنـ هـنـاـ، يـمـسـيـ وـصـفـ

البيت الأبيض قرار «أوبك +» بـ«العمل العدائي» خاويًا، والأمر ذاته ينسحب على مسألة التدخل في الانتخابات. ذلك أن حجم الشقاق الجمهوري - الديمقراطي، حال دون إقرار موقف موحد تجاه خطوة المنظمة، ليُضيّع رد الفعل في زحمة الاختلافات الحزبية. وحتى وإنْ حرص الجمهوريون على تبيان امتعاضهم من القرار، لكي لا يَظهروا بمظهر غير المبالين بأثره في الناخبين الأميركيين، إِلَّا أنهم ألقوا باللوم المباشر على بايدن. ويضاف إلى ذلك، قيام أعضاء من الحزبَيْن بتبني سردِيات مَنْ قَبِيلَ أن بايدن أراد من السعوديين مجرّد تأجيل القرار شهراً واحداً حتى تَظهر نتائج الانتخابات، أو سردية أن الجمهوريين هم مَن دفعوا بالسعوديين نحو خطوتهم الأخيرة للإضرار ببايدن ومحاولته كسبِ الانتخابات. وهنا، ضاع موضوع تمرّد السعوديين وقياً لهم بما وُصف بـ«العمل العدائي».

المثير والمهمٌ، هو كيف أمست السياسة الأميركيَّة أشبه بسياسات دول غير متماسكة، أو حتى بسياسات الدُّخُب الحاكمة العربية القائمة على تعصّب الأطراف بعضها ضدّ بعض. فلو وضعْنا القرار السعودي في حقبة زمنية ماضية، ولُنُقل في فترة باراك أوباما الأولى، فما كان له أن يتمّ، إذ إن الهوية الأميركيَّة كانت متماسكة على نحو سيدفع الجميع إلى اعتبار الخطوة «عملاً عدائيَاً»، إِلَّا أن القبلية الحزبية والاستقطاب الأميركيِّي اليوم، وهُنَا من الهوية الأميركيَّة لصالح المصالح الحزبية - الهويّاتية الضيقَة. ومن هنا، يَبرز قرار «أوبك +»، ليس كمحاولة للانعتاق من الولايات المتحدة، اقتصادياً وسياسيَاً وعسكرياً وبل حتى ثقافياً، بل كمؤشر إلى ولادة مرحلة دولية، وأميركية داخلية، جديدة على الدول المرتبطة زُخُبها بالأميركيين، وقواعد لَعِبها مختلفة عن الماضي، وهذا بالتحديد ما يحاول السعوديون التأقلم معه، وصوغ وجودهم ضمن تناقضاته.